

المملكة الأردنية الهاشمية

محكمة التمييز الأردنية

وزارة العدل

بمقتضا : الجزائية

القرار

رقم القضيّة :
٢٠١٠/٦٠٧

الصادر من محكمة التمييز الأردنية بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم بإسـم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني إبن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد خليفة السليمان
وعضوية القضاة السادة

محمد متروك العجارمة ، جميل المحادين ، فهد المشاقبة ، ناجي الزعبي

الـمـمـيـز :- مساعد رئيس النيابة العامة .

الـمـيـز ضده :-

بتاريخ ٢٠١٠/٢/٩ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن بالقرار الصادر عن محكمة

استئناف جزاء عمان بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٤ في القضية رقم (٢٠١٠/٢٥١٧) المتضمن فسح الحكم المستأنف وإعادة الأوراق لمصدرها لتمكين المستأنف (المميز ضده) من تقديم بيناته ودفعه .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للمسيبين التاليين :-

- ١- أخطاء المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً دون أن تراخ أن المميز ضده لم يمثل أمام أي مرجع قضائي وتمت محاكمته كمتهم فار من وجه العدالة على الصفحة (١٠) من محاضر القضية رقم (٢٠٠٤/٧٤) وذلك عملاً بأحكام المواد (٢٤٣) وما بعدها من قانون أصول المحاكمات الجزائية وعليه فإن قرار محكمة الدرجة الأولى هو حكم تهديدي ليس له صفة النفاذ ويعتبر ملغى بحكم القانون مع كافة الإجراءات السابقة له - عملاً بأحكام المادة (٢٥٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية - بمجرد إلقاء القبض على المحكوم عليه أو تسليمه لنفسه .

٢- وبالتناوب أخطاء المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ذلك أن القرار الصادر بحق المميز ضده من محكمة الدرجة الأولى هو قرار غيابي قابلاً للاعتراض حيث أن المميز ضده

lawpedia.jo

لم يرتض مساعد النائب العام عمان بالحكم فطمن فيه استئنافاً ، وبتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٧ وفي القضية رقم (٢٠٠٤/١٤٣٦) قررت محكمة استئناف جزاء عماد فسخ الحكم المستأنف وإعادة الأوراق لمصدرها لسماع بينات النيابة العامة وإصدار القرار المناسب.

اتبعت محكمة جنابات الزرقاء الفسخ وبتاريخ ٢٠٠٧/١/٢٢ وفي القضية رقم (٢٠٠٥/٦٤) وبغياب المتهم المميز ضده المقرر إجراء محاكمته غيابياً قررت :-
١- عدم مسؤولية المتهم المميز ضده عن جنحة الإيذاء المسندة إليه كونها مفصلاً من عناصر جنابة الشروع بالسرقة .

٢- إدانته بجنحة حمل أداة حادة خلافاً لأحكام المادة (١٥٥) من قانون العقوبات وعملاً بأحكام المادة (١٥٦) من القانون ذاته حبسه مدة أسبوع والعرامة خمسة دنائير والرسوم ومصاورة الأداة الحادة .

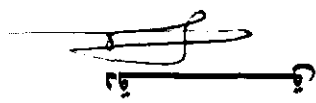
٣- تجريمه بجنابة الشروع التام بالسرقة خلافاً لأحكام المادتين (٤٠١ و ٧٠) من قانون العقوبات وعملاً بذات المادتين وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف والرسوم .

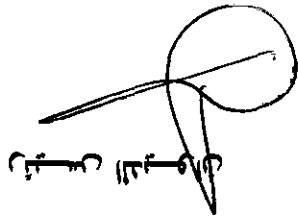
٤- تنفيذ العقوبة الأشد بحقه عملاً بأحكام المادة (٧٢) من قانون العقوبات وهي الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين ونصف محسوبة له مدة التوقيف ومصاورة الأداة الحادة .
لم يرتض المحكوم عليه بالحكم فطمن فيه استئنافاً ، وبتاريخ ٢٠١٠/١/٢٤ وفي القضية رقم (٢٠١٠/٢٥١٧) أصدرت محكمة استئناف جزاء عمان قرارها المطعون فيه المشار إليه في مستهل هذا القرار .


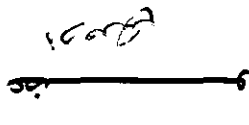
لم يرتض مساعد رئيس النيابة العامة بالقرار الاستئنافي فطمن فيه بهذا التمييز .

وعن سبب التمييز :-

فإنه إذا لم يحضس المتهم الذي مثل أمام المدعي العام المتبغ موعد المحاكمة فلمحاكمة أن تحاكمه غيابياً وإذا حضر إحدى الجلسات وتختلف بعد ذلك عن الحضور فتجري بحقه بمثابة الوجيه ويكون الحكم في الحالة الأولى قابلاً للاعتراض وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المواد من (١٨٤ إلى ١٨٩) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وفي الحالة الثانية يكون الحكم قابلاً للاستئناف ضمن المواعيد المحددة لذلك كما تقضي المادة (٢/٢١٢)

ق. ا.




ق. ا. صدر بتاريخ ١٥/١٢/٢٠٠٨ الموافق ١٤٣١ هـ

حسب الأصول

lawpedia.jo

والله اعلم بالصواب
انها تقرر بقدر ما يقتضيه القدر المأمور به من اجراء الاجراءات التي احدها صدرها بالسير بالسير
والله اعلم بالصواب

الاجراءات المذكورة في الفقرة ١٥ من المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٨
والله اعلم بالصواب

الاجراءات المذكورة في الفقرة ١٥ من المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٨
والله اعلم بالصواب

الاجراءات المذكورة في الفقرة ١٥ من المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٨
والله اعلم بالصواب